البيان الختامي لأعمال الدورة الخامسة للجنة المركزية 2022

عقدت اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي دورتها العادية الخامسة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بسبب الحصار الجائر من قبل أجهزة النظام الأمنية على القوى الوطنية الديمقراطية في سورية وخاصة دمشق بحضور الغالبية العظمى من الأخوات والإخوة أعضاء اللجنة المركزية، وأفتتح الأخ المهندس أحمد العسراوي " الأمين العام" اجتماعات الدورة تحت شعار ((الحرية للمناضل رجاء الناصر ولكافة المعتقلين السياسيين، ولا للإجراءات القسرية على القوى السياسية)).

تمت مناقشة كافة المسائل التنظيمية والسياسية والإعلامية والوضع الاقتصادي في سورية والعلاقات التحالفية في هيئة التنسيق الوطنية والجبهة الوطنية الديمقراطي جود/ وهيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، والعلاقات البينية مع الائتلاف الوطني السوري وقوى المعارضة الكردية على كافة توجهاتها، وتوقفت اللجنة المركزية عند العملية السياسية التفاوضية بما فيها اللجنة الدستورية ولجنة الانتخابات، وخلص الحوار حول كافة المسائل إلى:

أولاً: الأوضاع التنظيمية والداخلية

1) الموافقة الأولية على مشروع البرنامج السياسي المرحلي على أن تتم دراسته ووضع التعديلات عليه، ليتم اصداره لاحقاً.

2) التأكيد على أهمية الاعلام في النضال الوطني الديمقراطي وتطوير آلياته بما يخدم سياسة الحزب في العمل الوطني والقومي.

3) ثمنت اللجنة المركزية إجراءات المكتب السياسي إشراك شباب الحزب من القيادات الوسطى في المؤسسات التحالفية.

4) إعادة تأهيل المؤسسة الإعلامية للحزب ورفدها بكوادر قادرة على تطوير العمل الإعلامي .

ثانياً: العلاقات التحالفية والحوارية

1) الاستمرار بالعمل ضمن هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية والتمسك بها لأنها الجهة الوحيدة للمعارضة والمعترف بها دولياً

والتي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، والسعي الجاد لإعادة تفعيل دورها بما ينسجم مع مهمتها الوظيفية في العملية السياسية التفاوضية، وإزالة كل العثرات التنظيمية داخلها لتحقيق وحدة عمل المعارضة.

2) العمل على تطوير أداء الجبهة الوطنية الديمقراطية "جود"، وتوسيع ساحتها لتشمل كافة القوى والتشكيلات السياسية والشخصيات الوطنية الديمقراطية المعارضة، وتوحيد جهودها.

3) متابعة الحوار مع الائتلاف الوطني السوري، وقوى المعارضة الكردية والتشكيلات السياسية والشخصيات الوطنية من خلال هيئة التنسيق الوطنية بغاية الوصول لرؤية مشتركة حول الحل السياسي في سورية.

ثالثاً: العملية السياسية التفاوضية

1) التأكيد على أن **الأمم المتحدة وقراراتها وبياناتها** هي المرجعية الأساسية للحل السياسي في سورية، وأن اللجنة الدستورية – المجمدة – قد تكون مفتاحاً للعملية السياسية وبالقطع فهي ليست بديلاً عنها، وأن مقرات الأمم المتحدة هي مكان عملها.

2) العمل بكل الإمكانيات المتاحة لدى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لإعطاء الصلاحية للمبعوث الدولي الخاص الى سورية بفتح **ملفات العملية السياسية الأربعة معاً** (هيئة الحكم الانتقالي، العملية الدستورية، العملية الانتخابية والأمن ومكافحة الإرهاب).

3) عدم التفاعل مع مشروع خطوة/خطوة الذي يتحدث عنه المبعوث الدولي الخاص وتؤيده بعض الدول المهتمة بالملف السوري دون معرفة الخلفيات التي يعتمدها هذا المشروع.

4) **رفض أية مشاريع بديلة** من قبل الجانب الروسي تهدف لإلغاء هيئة التفاوض السورية او استبدالها بجسم سياسي آخر. ورفض مساعيها المستمرة في نقل اجتماعات اللجنة الدستورية من جنيف إلى أمكنة أخرى ومنها دمشق بهدف رفع الوصاية الاممية على أعمالها ووضعها تحت إشراف النظام بمسمى حوار "سوري سوري".

5) التأكيد على ضرورة العودة للمسار السياسي بجنيف وتطبيق منطوق القرار ٢٢٥٤ بما يخص هيئة الحكم الانتقالي والانتقال السياسي في كافة المحاور "السلال"، وإن الاستمرار في اللجنة الدستورية ليس بديل عنها.

رابعـا: ناقشـت اللجنـة المركزيـة الوضـع المعاشـي والاقتصـادي الكـارثي فـي سـورية، والـذي ازداد سـوءاً بسـبب تـدني الرواتـب والأجـور والتضـييق علـى المـواطن والتلاعـب بقوتـه اليـومي وحرمانـه مـن ابسـط اسـتحقاقاته مـن المـواد الغذائيـة، والتـي أصـبحت بيـد مافيـات النظـام تبـاع فـي السـوق السـوداء وبأسـعار مضـاعفة تفـوق السـعر الرسـمي، ولـم يعـد لـدى المـواطن القـدرة علـى شـرائها، وفـي ضـوء سياسـة الفسـاد المتحكمـة بكافـة مفاصـل الدولـة والتـي أصـبحت النـاظم فـي إدارتهـا، وأصـبح المـواطن أداة للجبايـة فـي الوقـت الـذي بـدأت تظهـر فيـه مجاعـة حقيقيـة تنـذر بانتفاضـة الجيـاع فـي وطـن تتـوفر فيـه مـوارد كبيـرة، لكنهـا منهوبـة مـن قبـل مافيـات النظـام والاحـتلالات وإدارات الأمـر الواقـع فـي الشـمال السـوري والـذي يتركـز فيـه معظـم مقومـات الاقتصـاد الـوطني مـن البتـرول والحبـوب والاشـجار المثمـرة، وإن الخـلاص مـن هـذه الأزمـات المفتعلـة لـن يـتم إلا بإنهـاء نظـام الاسـتبداد والفسـاد، والانتقـال إلـى دولـة الحـق القانون التي تؤمن بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية الإنسانية.

النصـر لإرادة الشـعب السـوري، والإفـراج الفـوري عـن كافـة المعتقلـين والمغيبـين قسـرياً، والكشـف عـن مصـير المفقـودين، والعـودة الآمنـة للمهجـرين والنازحين قسراً الى البلاد وإلى مناطقهم.

دمشق 2022/10/9 اللجنة المركزية